

السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

فريد بن طالب

ملخص باللغة العربية :

جعلت الأحداث التي عرفها العالم في الأونة الأخيرة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و معه النظرية الاشتراكية، و صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة النظام العالمي كقطب وحيد و هيمنتها على الاقتصاد العالمي، مما وفر للعديد من الدول النامية المبرر لتندفع وراء النموذج الغربي و التأقلم مع البيئة الجديدة، خاصة بعد إظهار فشل النموذج الاشتراكي في هذه الدول من خلال النتائج السلبية التي آلت إليها اقتصادياتها، مما جعلها تعيد النظر بشكل جدي في سياساتها الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية و قد دخلت في إصلاحات عميقة تتمثل في محاولة إرساء الأرضية اللازمة للانتقال إلى اقتصاد السوق، باعتماد إصلاحات ذاتية من جهة، و أخرى مدعمة من طرف الهيآت المالية الدولية، و يقوم هذا البحث على فرضية أساسية مفادها أن تفعيل دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي كفيل لإحداث إصلاحات اقتصادية لكثير من القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية، و عليه سنحاول في هذه الدراسة تناول إشكالية السياسة النقدية و دورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي محاولين إسقاط ذلك على الواقع الاقتصادي الجزائري.

ملخص باللغة الفرنسية :

Les mouvements que la monde a connu ces dernières années et surtout après l'effondrement de l'URSS ; accompagné de sa théorie socialiste de fondement marxise; et la monte en puissance des U.S.A sur l'échelle de système mondial comme un seul pôle et sa domination sur l'économie mondiale; tout ces facteurs ont poussés un nombre considérable des pays sous-développés à intégrer le model de développement occidental et s'harmonier avec le nouveau environnement, surtout après l'échec de mode socialiste dans ces pays après les résultats négatifs accumulés par leurs économies, forcés a revoir leurs politiques économiques, voire la politique monétaire. Pour créer une plate forme solide ces pays ont accédés à des réformes profondes de basse qui permettent la transition rapide et facile à l'économie de marché seulement par des réformes d'appuie nationale et d'autres internationales par la voie des institutions internationales, Cette recherche se base sur l'hypothèse du rôle de la politique monétaire dans l'activité économique permettent des réformes économiques de plusieurs secteurs économiques de ces pays, Nous essaierons dans cette étude de traiter la problématique de la politique monétaire, son rôle dans les réformes économiques et sa projection sur la réalité de l'économie Algérienne.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية وخصائصها

سوف يتم ذلك من خلال ما يلي :

1- مفهوم السياسة النقدية :

هناك مجموعة من التعاريف للسياسة النقدية لا يسمح مجال هذا المقال لعرضها نكتفي بالتعريف التالي الذي نراه شاملاً: عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية: الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، العمالة... إلخ للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية و الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، فهي تذهب و تمتد لخلق تدابير متوازنة و متناسقة و متكاملة، تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا¹.

تتضمن السياسة النقدية نوعين من الضوابط، الأول يشمل الأدوات المباشرة أو الانتقائية (سياسة تأطير القروض، التأثير و الإقناع الأدبي) و هي تستهدف أنواعاً محددة من الائتمان موجهة لقطاع معين، أو لأحد أغراض الإنفاق.

أما النوع الثاني فيضم الأدوات غير مباشرة التي تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح، دون التأثير على تخصيصه بين الاستعمالات المختلفة و تعمل هذه الأدوات من خلال السوق (الاحتياطي الإجباري، سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة)، إذ أن استخدام هذه الأدوات يتم في بيئة اقتصادية متزايدة الإنتاج.

1. الياس نجمة، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، مجلة دمشق، العدد4، 1995، ص 19.

و يمكن تحديد أهداف السياسة النقدية على العموم في ما يلي¹ :

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- المحافظة على قيمة العملة و ضمان قابلية تحويلها إلى العملات الأخرى.
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية و نقدية متطورة.
- تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

نجد أن الأهداف السابقة تتوافق تماما و أهداف السياسات الاقتصادية و المتمثلة في أركان المربع السحري لكالدور² :

- نمو الإنتاج.
- التوظيف التام.
- استقرار الأسعار.
- التوازن الخارجي.

2- خصائص السياسة النقدية

تقضي دراسة خصائص السياسة النقدية التعرف على آلية آثار السياسة النقدية على الاقتصاد و كيفية تصميمها، بالإضافة إلى الدراسة القانونية للسلطة النقدية بين الاستقلالية و التسييس.

أ- آلية انتقال آثار السياسة النقدية :

قد تختلف الأهمية النسبية لقنوات الانتقال و طرق التمويل حسب البلدان لأسباب عديدة هي: النظم المالية التي لها هيكل و تنظيمات

1. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (الجزائر، دار المطبعة الجامعية، 2003)، ص 55.

2. أنظر: Jean Paul Thomas, *Les politiques économiques au XX^e siècle* (Paris, Armand Colin, 1994), P.6

و شبكات تمويلية مختلفة، درجات الانفتاح، و درجة المنافسة البنكية... إلخ¹.

و يمكن تحديد القنوات التي تمارس السياسة النقدية تأثيرها على الاقتصاد الوطني للوصول إلى الأهداف العامة للدولة من خلال سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار السندات المالية، الائتمان المصرفي².

أ/1 قنوات معدلات الفائدة :

تعد من القنوات التقليدية و الأكثر تأثيرا على معدل النمو فارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة يؤثر مباشرة على مجمل المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار، الادخار، الدخل... إلخ)، فانخفاض عرض النقد مثلا لا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها الحقيقي، و منه ارتفاع تكلفة رأس المال و هذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة و التحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي و منه النمو.

أ/2- قناة سعر الصرف :

يؤثر التغيير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، و من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد الخارجي، و لذلك فإن عددا كبيرا من الدول تولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية.

و تستخدم هذه الآلية في الدول النامية و المتقدمة ضمن برامجها الإصلاحية لتنشيط صادراتها، إلى جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

1. أنظر: Couder Virginie, La transmission de la politique monétaire dans les pays Européens, lettre du CEPIL, Mars 1996

2. قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 77.

فمثلا تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارجي مما يستقطب رأس المال الأجنبي و يرفع من الطلب على العملة المحلية، و نتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر على الصادرات و وضع الحساب التجاري في ميزان المدفوعات و تنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و ركود الاقتصاد المحلي¹.

أ/3- قناة أسعار السندات المالية :

تمثل هذه القناة وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال قناتين رئيسيتين هما :

قناة توبين للاستثمار و قناة أثر الثروة على الاستهلاك.

* عبر القناة الأولى : يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و تحليل نسبة الأرصة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة مما يؤدي هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين، و بالتالي ينخفض حجم الاستثمار و منه يتراجع الناتج المحلي التام.

* عبر القناة الثانية : يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية و التي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، و منه الحد من الاستهلاك و بالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام².

1. كنعان علي، ص 26.

2. قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 78.

أ/4- قناة الائتمان : و تنقسم بدورها إلى قناتين:

* قناة الإقراض المصرفي: حيث ينتج عن الانخفاض في عرض النقود انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، و بالتالي ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و بالتالي الحد من النمو.

*قناة ميزانيات سياسات الأعمال: و تعمل من خلال الزيادة في المخاطرة الأدبية أو المعنوية و التي تسمى أيضا مخاطر الانتقاء السلبي و هي في مخاطرة التفريط و سوء انتقاء المقترضين عند انكماش السياسة النقدية، فانخفاض عرض النقود يخفض من صافي قيمة الشركات و الضمانات التي يمكن أن يقدموها عند الاقتراض، كما أن الارتفاع الذي يحدث في سعر الفائدة يخفض التدفق النقدي لتلك الشركات ، كل هذه العوامل تزيد من مخاطر اقتراضها، مما لا يشجع المصارف على تقديم الائتمان و خاصة الصغيرة منها فيحد من استثمار القطاع الخاص و نمو الناتج!

3- تصميم السياسة النقدية:

عند تصميم أي سياسة نقدية يجب توافر معلومات عن الوحدات المؤسسية الرئيسية و معلومات في حالة الاقتصاد و هذه الوحدات المؤسسية الرئيسية هي² :

- القطاع الحكومي و العائلات.
- قطاع الأعمال.
- القطاع المالي و الخاص و العام.
- القطاع الخارجي.

1. كنعان علي، ص 26.

2. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000) (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه دولة منشورة، 2003)، ص 101-104.

و تربط هذه الوحدات المؤسسية مع بعضها من خلال معاملات مالية و غير مالية في أسواق العمل و أسواق السلع و الخدمات، و أسواق رأس المال، و بما أن النقود تعتبر للتبادل و مخزنا للقيمة و يتم تداولها في جميع الأسواق فإن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية و قيمة النقود.

و السياسة النقدية الفعالية يجب أن تضمن توفير معلومات للسلطة النقدية من خلال جمع تلك المعلومات من كافة القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر، كما تفصل عادة بالنسبة للقطاع المالي و المصرفي الذي تشرف عليه أو من خلال المؤسسات الأخرى كما هو الحال في بقية القطاعات.

و تتبع الخطوات التالية عند تصميم أي سياسة نقدية¹:

- تقدير معدل النمو الحقيقي باتباع أسلوب دالة الإنتاج.
- تقدير دالة الطلب على النقود.
- استخدام مرونة الطلب على الأرصة الحقيقية للسيولة المحلية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي و معدل النمو المقدر لاستخراج معدل النمو في السيولة المحلية.
- النظر في مستوى التضخم في السنة الجارية، و تحديد مدى الانخفاض الذي يحقق الوصول إلى استقرار الأسعار.
- إضافة معدل التضخم المستهدف إلى معدل النمو في الأرصة الحقيقية الذي يحقق احتياطات الطلب للوصول إلى معدل السيولة الاسمية المناظر.
- استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق معدل النمو الإستقراري في احتمالات النمو الحقيقي و التضخم.

1. صندوق النقد العربي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد الثاني، 1996، ص 81.

4- الطبيعة القانونية للسلطة النقدية:

أثارت قضية استقلالية البنوك المركزية جدلاً ملحوظاً في السنوات الراهنة فهناك علاقة قائمة بين البنوك المركزية والحكومة ناجمة على أن البنوك المركزية تنشأ بتشريع حكومي، وتستمد سلطاتها وأعمالها من هذا التشريع، وبالتالي فإنها لا تستطيع أن تكون مفصولة بشكل كامل عن الحكومة في سياستها وقراراتها.

أ/1- إدارة السياسة النقدية:

تمارس البنوك المركزية مهامها كسلطة نقدية على مستوى :

- تحديد توجهات السياسة النقدية؛
- اختيار الوسائل النقدية الملائمة؛
- تحديد الأهداف الوسطية للسياسة النقدية.

كما تجدر الإشارة هنا إلى وجود العديد من الاختلافات بين البلدان في التسميات والشكل القانوني وحتى في اختلاف الأهداف وهذا راجع لدرجة الاستقلالية ودرجة التطور.

أ/2- استقلالية البنوك المركزية و مصداقية السياسة النقدية:

تعني استقلالية البنوك المركزية، الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، وتستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي وهي تدور حول المعايير التالية :

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ.
- إمكانية إقصاء المحافظ.

- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى و الجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك.
- مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحدة، المشاركة مع الحكومة، مستشار).
- الجهة المخولة يحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
- أهداف البنك المركزي.
- مدى إمكانية منح القروض للخرينة العامة (الحكومة).
- طبيعة القروض الممكن منحها و شروطها.
- حدود الإقراض الممكن منحه و شروطه.

ثانيا: خصائص السياسة النقدية في الدول النامية

نستطيع القول أن هناك اجتماع بين الاقتصاديين في البلدان النامية على أن¹ :

- * السياسة النقدية فيها تأخذ مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى و ذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية لتلك الدول، و بقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية لكي تدير سياستها بفاعلية.
- * كما أن الدور التنموي لها في هذه البلدان ما يزال غير واضح في الأذهان، و بالتالي فهي بحاجة إلى تحديد ما هو منتظر منها من خلال تحقيق أهداف اقتصادية تساهم في إسراع عملية التنمية.
- * و كنتيجة لتخلف النظام المصرفي و النقدي و عدم وجود أسواق مالية متطورة في أغلبية البلدان جعل السلطات النقدية تميل أكثر إلى استخدام الأدوات و الوسائل الكيفية في السياسة النقدية على حساب الأدوات الكمية.

1. المرجع السابق نفسه، ص ص 24-25.

- * عدم وضوح معالم السياسة النقدية نتيجة عدم استقلالية السلطة النقدية التي تنبع من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية و الحكومة.
- * عدم انتشار الوعي المصرفي في المجتمع و يقصد بها مدى انتشار استخدام الشيكات في انجاز مدفوعاتهم النقدية و إيداع مدخراتهم في البنوك ، حيث نجد نسبة نقود الودائع في بلدان القارة الإفريقية تتراوح ما بين 30 و 40 % من إجمالي عرض النقود في حين هذه النسبة تبلغ 70 إلى 80 % في البلدان المتقدمة¹.
- * تغير المعروض النقدي نتيجة لاعتماد بعض الدول النامية في اقتصادياتها على منتج واحد؛ كالبتروول أو القطن أو السكر... إلخ، فإن صادراتها تكون مركزة على عائدات هذا المنتج، بالإضافة إلى أن وارداتها كثيرة لتغطية احتياجاتها المحلية، و بالتالي فإن الصادرات هي جزء من العناصر المقابلة للنقود، و في مثل هذه الحالة فإن المعروض النقدي سوف يتعرض إلى تغييرات كبيرة لتغييرها في المدفوعات الخارجية و بالتالي يصبح من الصعب على هذه الدول تحديد عرض النقود بصفة دقيقة باستخدام سعر الفائدة، و هذا خلافا لو كان مصدرها الائتمان المصرفي المحلي من جهة، و من جهة أخرى فإن النقود الصادرة من الجهاز المصرفي في بعض الدول مصدرها بنوكا مملوكة للأجانب و بالتالي لا تعتمد على الإقراض من البنك المركزي و هكذا فإن المعروض النقدي يكون مصدره الخارج.
- * عدم اتساع السوق النقدية و المالية بالإضافة إلى ضعف تركيز البنوك و عدم تخصصها.

1. صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 175.

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادي في ضوء التحديات التي تتعرض لها الدول النامية

قبل التطرق إلى الإصلاح الاقتصادي لا بد أن نعرض على تحديات الدول النامية في ظل التغييرات الراهنة التي تعرفها هذه الدول:

1- التحديات التي تتعرض لها الدول النامية:

يمكن تقسيمها إلى نقطتين أساسيتين:

أ- **التحديات الداخلية:** هناك تحديات عديدة تواجه الدول النامية، خاصة الصغيرة منها، و من أهمها ضعف خدمات القطاع المالي، وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، هذا إلى جانب التخصص الشديد في الإنتاج الأولي، و الاعتماد على الزراعة و الصناعة البسيطة، كما تفتقد هذه البلدان للصناعات و الاستثمارات الكبيرة و التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة صعوبة المناخ السياسي الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي. كما لا ننسى التحديات المتعلقة بالبطالة و التضخم و الدين الخارجي، فمن دراسة إجرائها البنك الدولي على 16 بلد من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا توصل إلى ضرورة توفير 74 مليون فرصة عمل جديدة ما بين عامي 2002 و 2012 لاستيعاب أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، و سوف يتطلب الأمر أيضاً توفير 6.5 مليون فرصة عمل لتخفيض معدل البطالة إلى 10 %.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد ارتفعت في مجموعة من الدول النامية من 6% عام 2002 إلى 1,6 % العام 2003.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية حيث بلغ معدل نموه 4,6 % خلال عام 2003 مقابل 2,2 % خلال عام 2002، و لكن في الوقت نفسه تراجعت مدفوعات خدمة الدين العام كنسبة إلى الصادرات من السلع

و الخدمات بسبب التطورات الايجابية لحجم التجارة الخارجية خلال عام 2003¹.

و من خلال العرض السابق و السريع للتحديات الداخلية التي تتعرض لها الدول النامية نجد أن التحديان الأساسيان هما:

* تحدي التنمية و إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني.

* تحدي أزمة المديونية.

ب- **التحديات الخارجية:** من أهم التحديات التي تواجه البلدان النامية الآن ما يسمى بالعمولة الاقتصادية و التي تحمل بين طياتها كافة المتغيرات الاقتصادية العالمية و مفرزاتها و أسبابها.

فبعد انهيار النظام الاشتراكي سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق و المنافسة، و تعظيم دور القطاع الخاص، و اتساع نشاط التجارة بين الدول، فالعمولة الاقتصادية تمثل الإنتاج الاقتصادي و المنافسة في الأسواق، و توسيع الأسواق و اندماجها في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و النمو المتسارع لتبادل السلع و الخدمات و استخدام التكنولوجيا و حرية حركة رؤوس الأموال عبر الأنشطة الاقتصادية العالمية، و تسهيل انتقال القوى العاملة و المعلومات و السلع و الأموال بين مختلف دول العالم.

و هذه التحديات الاقتصادية تظهر بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية و إنشاء المنظمة للتجارة العالمية و نشاط الشركات الدولية و المؤسسات الدولية الاقتصادية كالبانك الدولي و الصندوق النقدي الدولي.

و بالتالي نستطيع القول بأن العمولة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، ص 07.

المتحدة الأمريكية و انهيار الاتحاد السوفياتي، و بالتالي استعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته و انتشاره في صورة جديدة مبنية على اقتصاد السوق، و على ثورة المعلومات، و على دمج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق و المنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود و القيود، مستندة إلى قوى السوق، و بإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، الصندوق النقدي الدولي و البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة.

2- آفاق الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية :

قد يقول البعض لماذا تستمر المناداة بالإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية و هل السياسة الاقتصادية غير صالحة فيها؟ و للإجابة على ذلك نقول إن حياة الإنسان متبدلة و متغيرة و باعتبار أن الاقتصاد ملتصق بالحياة فإن الاقتصاد غير ثابت و متبدل أيضا و ذلك بسبب التغيرات العالمية الكبيرة و الناجمة عن خضوع الاقتصاد في كل بلد إلى عاملين هامين: العلم و العولمة¹.

أ- مفهوم الإصلاح و مبرراته في الدول النامية:

يتم ذلك من خلال ما يلي :

أ/1- مفهوم الإصلاح:

يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي جهد قومي يهدف إلى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب، من خلال تعديل السياسات الاقتصادية و أسلوب اتخاذها، بغية توفير الحاجة الأساسية من السلع و الخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع، و لأجل خلق فرص عمل تستوعب الأشخاص الداخلين إلى سوق العمل

1. نحاس ممتاز، الطريق إلى الإصلاح الاقتصادي، (دمشق، دار النشر للتوزيع، 2004)، ص 48.

بالإضافة إلى تحقيق التوازن ما بين إيرادات الدولة و نفقاتها للسيطرة على التضخم¹.

و يمكن أن نورد مجموعة من الملاحظات على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية أهمها²:

- أنها تتأثر في عمقها و مداها و مجالها بطبيعة الظروف السياسية و التاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه.
- النظريات و القوانين و الآليات في تغير مستمر، و بالتالي فإن سياسة الإصلاح تبقى عملية مستمرة مواكبة للمشاكل الاقتصادية المستجدة.
- لا بد أن يراعى في تصميم السياسات الأولوية القومية في إقامة علاقة منطقية و منسجمة بين مكونات السياسة.
- إن نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها يتوقف على كفاءة النظام السياسي و فعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق هذه السياسات و تنفيذها.
- تأخذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في أغلبية الدول النامية بعدا دوليا و ذلك كون الجهات التي تتولى الإشراف عليها واحدة و هي مؤسسات "بروتن وودز".
- تعتمد أغلبية سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية على معايير السوق.
- يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدول المعنية.

1. عزر واصف، و آخرون، الإصلاح الاقتصادي و التنمية البشرية في الأردن، (عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999)، ص 64.

2. أنظر:

- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 270.

- حنفي محمد ناظم، الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية، الطبعة الأولى، 1992، ص 193.

أ/2-مبررات الإصلاح:

تكمن مبررات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية على ما يلي:

- ضعف معدلات النمو.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تدهور قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة.
- تفاقم العجز الداخلي و الخارجي.
- تفاقم ظاهرة المديونية.
- عدم واقعية أسعار صرف العملات.
- ضعف الأسواق المالية.
- وجود قطاع عام كبير و مسيطر بكفاءة اقتصادية منخفضة.
- التوجهات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال الانفتاح و العولمة.

أ/3- أهداف الإصلاح الاقتصادي:

تختلف أهداف الإصلاح الاقتصادي من بلد لآخر و ذلك حسب نوعية الفساد المستشري في كل بلد، و لكن يمكن حصرها فيما يلي :

- رفع تأثير النمو الاقتصادي بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج القومي.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يسمح بتحقيق التنمية المستدامة.
- السيطرة على التضخم و امتصاص البطالة و توفير مقومات الاستقرار المالي و النقدي.
- إصلاح مؤسسات القطاع العام و رفع كفاءتها الاقتصادية.
- تطبيق سياسة الخصخصة و توسيع قاعدة الملكية.
- تصحيح الاختلال في ميزاني التجارة و المدفوعات.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين و الموازنة بين الدخل و الأسعار.

أ/4- دور المؤسسات المالية الدولية في صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:

تنطوي إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي جاء بها الصندوق و البنك الدوليان في خلفيتها المرجعية على آراء و أفكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة على مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث و تسريع معدلات النمو الاقتصادي سواء في ذلك الجانب المرتبط بالجهاز الإنتاجي أو الاقتصادي الإجمالي، و لقد توزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسستين المذكورتين حسب المهام الوظيفية لكل منها، فقد اهتم الصندوق النقدي الدولي بأفكار التثبيت الاقتصادي و إجراءاته في الدول النامية، في حين اختص البنك الدولي بآراء التغيير الهيكلي و إجراءاته.

*سياسات التثبيت:

تعتبر سياسات التثبيت أو الاستقرار في تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي و المحافظة عليه؛ بمعنى أنها تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بتصحيح الاختلالات المالية، و تكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها تنفيذ شروط الصندوق لمدة قصيرة.

المخطط رقم (1) : الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في برامج الإصلاح الاقتصادي

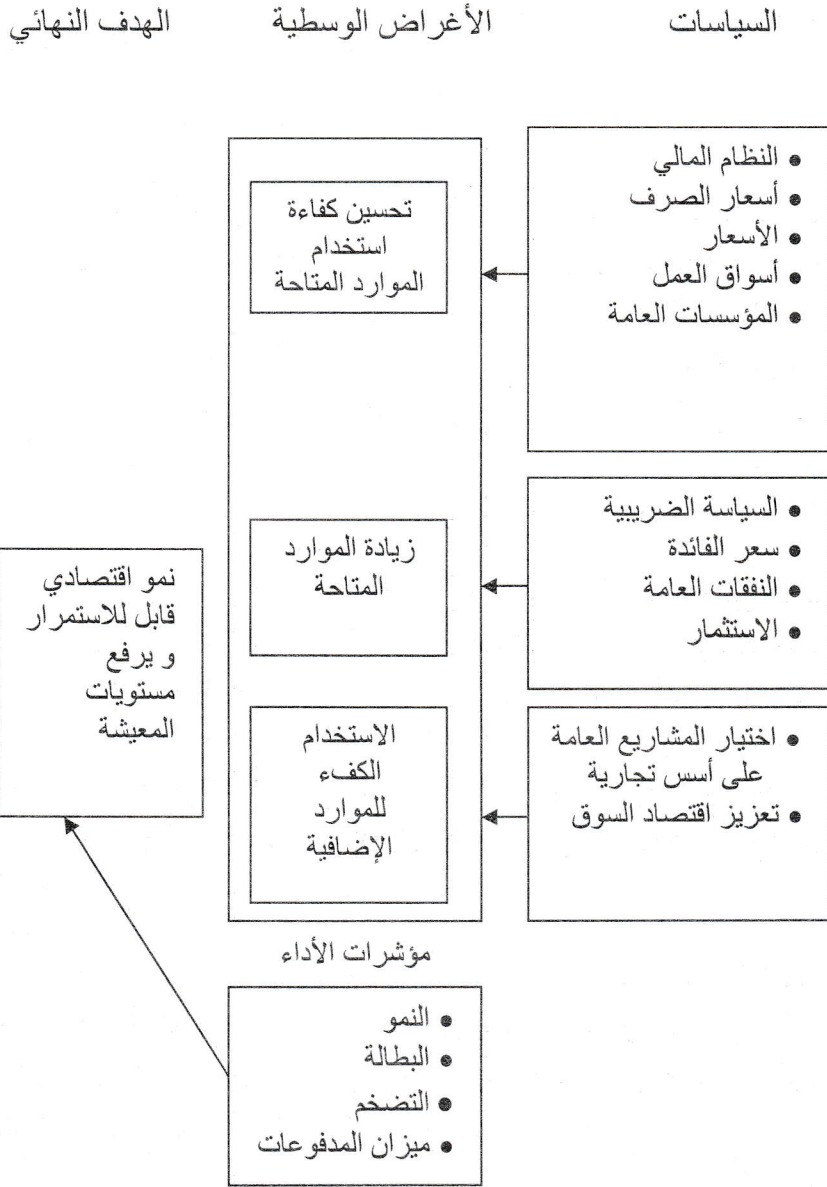
السياسات	الأغراض الوسيطة	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> - السياسات المالية - السياسات النقدية - سياسة سعر الصرف 	<ul style="list-style-type: none"> - تقليص عجز الميزانية العامة للدولة - تحسين وضع ميزان المدفوعات - تقليص التضخم 	<ul style="list-style-type: none"> - إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد

المرجع: بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية (الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص عقود و مالية، 2005)، ص 139.

* سياسات التكييف الهيكلي:

تأتي بعد مرحلة البدء سياسات التثبيت، و تعمل هذه السياسات التي يراها البنك الدولي على المدى المتوسط و الطويل، و تركز على الإصلاحات الهيكلية بكافة عناصر البناء الاقتصادي للدولة معتمدة في ذلك على آليات السوق و تنمية دور الدولة في الشأن الاقتصادي، و تعتني هذه البيانات بجوانب العرض؛ أي تعمل على إدارة جانب العرض لأجل الوصول إلى معدل نمو مرتفع، و تنمية الصادرات و تحسين القدرة التنافسية و تعزيز دور القطاع الخاص و تقليص دور القطاع العام و انتقاء الفرص الاستثمارية التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصاديات النامية.

المخطط 2: الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في برامج التعديل الهيكلي



المرجع : بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 141

رابعاً: الإصلاح الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة النقدية مثال الجزائر

يمكن تحديد مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي على النحو التالي:

1- محاولات الإصلاح الأولي :

قضية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ليست وليدة العهد وإنما تعود إلى النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي والتي بدأت مباشرة بعد الأزمة النفطية (1986)، حيث عرفت الجزائر كبقية الدول النفطية مأزق مالياً على إثر سقوط أسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات) مما أثر على عائداتها في تلك السنة والتي انخفضت بنسبة 50% مقارنة بالسنة الماضية.

و لقد شرعت الجزائر على إثر هذه الصدمة النفطية في تنفيذ العديد من تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الهيكلية دون تعديل سعر الصرف إلا أن خطى التصحيح كانت بطيئة في البداية . مما زاد من تدهور الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ وصل العجز الشامل في الميزانية العامة إلى رقم قياسي بنسبة 13,7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1988 عندما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض الإيرادات.

و لعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى النقد لتغطية العجزات المالية أو تمويلها من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم، و لكن إصدار النقد مع وجود الضوابط السعرية على نطاق واسع لم يؤد إلى زيادة كبيرة في التضخم، بل أدى إلى زيادة استخدام نظام الحصص في أسواق السلع، و تراكم السيولة الزائدة و ارتفاع الأسعار في السوق غير الرسمية، و هكذا زادت نسبة النقود بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي حيث وصلت إلى 76% في 1985 و ارتفعت مرة أخرى إلى 79% في سنة 1988، و بالإضافة إلى ذلك فقد

أدت أسعار الفائدة السالبة و ارتفاع قيمة سعر الصرف إلى تقوية الاتجاه المنحاز نحو الاعتماد الكثيف على الرأس المال و زيادة الواردات¹.

و يمكن القول أن فترة ثمانينات القرن الماضي هي مرحلة بداية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛ إذ بدأت بوادر وضع البنود الكفيلة بتنظيم الجهاز المصرفي و كذا تمكينه من الاستقلالية؛ حيث صدر القانون رقم 12/86 و المتعلق بنظام البنوك و القرض و الذي كان بداية التنظيم التشريعي للنظام المصرفي من خلال إعطاء البنك المركزي وظائفه الأصلية و المتعلقة بتسيير النقد، إلا أن الوضع المتناقض الذي كان سائدا في تلك المرحلة بين جهاز مصرفي يطمح إلى الاستقلالية و نظام اقتصادي لا يزال يعتمد على التخطيط المركزي أدى إلى تبعية السياسة النقدية للسياسة العامة للحكومة.

و لقد عززت السلطات من جهودها في عملية الإصلاح مع بداية 1988 مست الجوانب المختلفة للبنان الاقتصادي الجزائري، و لقد حظي الجهاز المصرفي بمكانة ضمن القوانين الإصلاحية التي صدرت، إذ جاء ذلك في شكل قانون تكميلي للقانون 12/86 تحت رقم 06/88 الذي حاول أن يعطي مكانة و استقلالية للسياسة النقدية إلا أن هذه الإصلاحات واجهتها العديد من الصعوبات لم تكن متوقعة على المستوى السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي²:

- وصل معدل البطالة إلى 20,1% من السكان النشيطين سنة 1988.
- انخفاض الاستهلاك الحقيقي في سنوات 86 / 87 مسجلا نسبة - 5,8% و - 7,4% خلال 87/88.
- انخفاض الإنتاج الحقيقي حيث بلغ - 1,1% ، - 2,1% ، - 2,9% للسنوات 86/87/88 على التوالي.

1. كريم النشاشبي و آخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، (واشنطن، صندوق النقد الدولي 1998)، ص.ص 8-9.

2. دحمان بن عبد الفتاح، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الجزائر، (كلية الاقتصاد و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004)، ص 282.

لينفجر الشارع الجزائري الشيء الذي أدى بالبلاد الدخول في مرحلة انتقالية اقتصادية و سياسية، لتتناقض أهمية الحديث في دور السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة.

1- برامج الإصلاح الاقتصادي مع الهيئات المالية الدولية:

تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين:

الأولى جرت بسرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي، كانعكاس أزمة النفط على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية المالية، أو الاجتماعية كأحداث 1988 أو سياسة تعديل الدستور و الانتقال إلى التعددية الحزبية.

أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.

- المرحلة الأولى: دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض و المساعدات فوقت على اتفاقيتين¹:

الأول في 31 ماي 1989، و الثاني في 03 جوان 1991 و كان الاتفاقين يهدفان إلى منح قروض و مساعدات من الصندوق النقدي الدولي و البنك العالمي ضمن شروط، على أننا سنجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم، و تخفيض قيمة الدينار.

1. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 190.

- تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الميزانية، و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

و قد انجر عن هذا الاتفاق مجموعة من الإصلاحات التشريعية و التنظيمية، ففي المجال النقدي بعد إصدار القانون 90 /10 أبرز هذه الإصلاحات و الذي أعطى بنك الجزائر (البنك المركزي سابقا) مسؤولية السياسة النقدية و الرقابة على الجهاز المصرفي، و ألغى التمويل المباشر من الخزانة لاستثمارات المؤسسات العامة، و السماح بإنشاء بنوك خاصة، و وضع مرتكزات أساسية لتحقيق استقلالية السلطة النقدية.

أما على المستوى العملي فقد تم ما يلي :

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5 دينار ليصل في نهاية 91 إلى 26 دينار،
- رفع معدل إعادة الخصم ما بين 89 و 91 من 7,5 % إلى 10,5 % و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% و كانت هذه الإجراءات كافية لجعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، و من ثم رفع تعبئة الادخارات نحو الكتلة النقدية (M₂) 21,3 % سنة 1991، بعدما كان معدل النمو سنة 1990 يقدر بـ 11,3 %، في حين تغير (PIB) بمعدل 0,8 % ، و هو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية، مما يقضي إلى وجود كتلة نقدية زائدة.
- أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل قدره 9,3 % ليرتفع في سنة 1990 إلى 17,9 % ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31,7 % و هو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.
- تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعدما كان في سنة 1990 يساوي 64 % و هذا يعد مؤشرا إيجابيا لأداء السياسة النقدية.
- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية، حيث قدرت 26,7 مليار دولار في سنة 1992 بعدما بلغت 28,8 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73,9 % في 91 إلى 76,5 % سنة 1992.

ب- المرحلة الثانية: بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية و الأمنية. كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى بروتين وودز لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين:

مرحلة التثبيت قصيرة الأجل لمدة سنة من أفريل 1994 إلى ماي 1995، و مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل لمدة ثلاثة سنوات من 1995-1998.

و هدفت برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986 و التي تشمل جميع القطاعات و جميع المتغيرات الاقتصادية، السياسة النقدية، نظام الصرف، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، المنظومة المصرفية و القطاع المالي، المالية العامة، الضرائب، الرسوم الجمركية، التجارة الخارجية، الأسعار و إصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص، قطاع الفلاحة، البناء، و تدابير الحماية الاجتماعية، سوق الشغل.

و هدفت السياسة الاقتصادية النقدية في إطار برنامج التثبيت لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التحكم في التدفق النقدي و البحث في أسعار فائدة حقيقية موجبة من خلال الحد من الكتلة النقدية M_2 ، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17%.
- تحقيق نمو مستقر و مقبول في الناتج الخام بنسبة 3% سنة 1994، مع إحداث مناصب شغل لامتناهات البطالة.

- تفعيل دور البنوك في النشاط الاقتصادي من خلال إحداث المنافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات، و من ثم رفع معدل النمو.
 - جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20%.
 - تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.
 - رفع احتياجات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.
- أما أهداف برامج التعديل الهيكلي 1995-1998 هو العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، و للوصول إلى ذلك تم تحديد مجموعة من الأهداف أهمها:
- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للنواتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
 - العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره.
 - التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري عند مستوى 6,90% من PIB في 1995/1994 و 2,20% في 1998/1997، و كذا التوافق بين زيادة النمو و زيادة الادخار الوطني، إذ تم تخطيط ترقية المعدل إلى 5,5 نقطة بالنسبة ل PIB لسنة 95/94.
 - التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية، بإنشاء لجنة تنظيم و مراقبة للبورصة و شركة تسيير سوق القيم.
- و لقد تم اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف البرنامج و هي:
- إتباع سياسة ميزانية صارمة.
 - تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية M_2 .

- تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار.
- رفع معدلات الفائدة و إلغاء السقوف على الفوائد المرتبة و كذا في أسواق النقدية فيما بين البنوك.
- تنمية الوساطة المالية عن طريق السوق النقدي.
- ضبط الموازنة العامة من خلال اعتماد نظام ضريبي فعال و مرن.
- تشجيع إنشاء المصارف و المؤسسات المالية الخاصة، و إعادة رسملة البنوك الوطنية.

و لقد عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي و اقتصادي و كسياسة لإدارة الطلب، و قد سجل في هذا الشأن :

- معدل السيولة بلغ 36,3% سنة 1996 بعد ما كان 38,6% سنة 1995.
- انخفاض معدل التضخم إلى 15% في سنة 1996 بعدما كان 38,6% سنة 1994 و 21,9% سنة 1995.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض إلى 4,2% سنة 1995.
- نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي انتقل من 1,4% سنة 1995 إلى 0,3% سنة 1996.
- نمو الائتمان المحلي 9,3% سنة 1996.
- معدل خدمة المديونية انخفض إلى 36,8% سنة 1995 بعدما كان 43,8% سنة 1996.

إن هذه النتائج المحققة تعود إلى احترام الجزائر للبنود المتفق عليها مع الصندوق النقدي الدولي، و التزامها بمقتضيات البرنامج، لاسيما في جوانبه المتعلقة بالسياسة النقدية.

و قد شهد السداسي الأول من سنة 1998 انخفاض سعر البرميل من البترول ليبلغ 16 دولار ليزداد حدة ليبلغ 11,9 في السداسي الثاني بعدما كان يساوي 19,5 دولار سنة 1997.

أما المرحلة الممتدة ما بين السداسي الأول من سنة 1998 و السداسي الأول من سنة 1999 شهدت انخفاض أسعار البترول مما انعكس سلبا على التوازنات المالية الداخلية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، إلا أن الوضع بدأ يتحسن في بداية السداسي الثاني من سنة 1999 نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول مما جعل عجز الخزينة في حدود 0,5، و تسجيل نمو في الكتلة النقدية بنسبة 14% في نهاية 1999.

3- مواصلة الإصلاحات:

ما يمكن الوقوف عليه في هذه المرحلة هو أن الوضع الاقتصادي عرف استقرارا مأكروا اقتصاديا بعد الصدمة البترولية؛ حيث يظهر ذلك في تطور المجمعات الكلية خلال سنة 2001 و التي من ضمنها:

- إعادة الصحة المالية لميزان المدفوعات، مع انخفاض حجم المديونية إلى مستوى 22.311 مليار دولار و كذا استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- تدعيم الوضعية المالية العامة عن طريق تجميع الادخار المالي من طرف الخزينة، و الذي سمح خلال سنة 2001 من وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى (2001-2004).
- انعكاس التحسن في وضع الخزينة العمومية على السيولة البنكية في إطار تطهير ذمم البنوك العمومية.
- تحسن شروط التمويل للاقتصاد لا سيما الاستثمار الإنتاجي منه.

كما عرفت الجزائر من الناحية التشريعية النقدية صدور الأمر 01/01 بتاريخ 27 فبراير 2001 ليعدل القانون رقم 10/90 و المتعلق بالنقد و القرض. و قد احتوى على مجموعة من التعديلات الجزئية مست

السلطة النقدية، وهيئتها الإشرافية التي انقسمت إلى هيئتين مجلس الإدارة، ومجلس النقد القرض.

إن هذا التحسن المسجل في 2001 نجده يستمر حتى 2002، حيث واصل ميزان المدفوعات تحقيق فائض في العمليات التجارية بمقدار 4.3 مليار دولار. و الاحتياطي الرسمي للصراف تراكم بمستوى 23.1 مليار دولار في نهاية 2002. كما بقيت الوضعية المالية العامة حسنة خلال سنة 2002، و انعكس هذا الوضع المسجل ايجابيا على الوضع النقدي و حالة السيولة المصرفية و كذا السياسة النقدية خلال 2002 إذ نسجل :

- ارتفاع الموجودات النقدية.
- ارتفاع القروض الداخلية كمقابل للكتلة النقدية بنسبة 12%.
- نمو الكتلة النقدية بمفهوم M2 بمعدل 4.6%.

كما شهدت سنة 2003 حدثا في الجانب التشريعي للسلطة النقدية، وقد تمثل في صدور تعديل قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض بالأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 وقد جاء بـ 143 مادة، إذ أن أهم ما يمكن الوقوف عليه في هذا القانون هو انخفاض معدل استقلالية السلطة النقدية.

فخصوصية الوضع آنذاك أو ما يعرف بقضية الخليفة و تفشي ظاهرة اختلاس الأموال إفلاس البنوك صدرت تعليمة في نهاية 2005 تحث علي تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي بما يؤدي إلى اكتشاف الاختلالات قبل حدوثها بالاعتماد على سرعة تداول المعلومات.

و للوقوف على مدى أثر الإصلاحات النقدية علي التوازنات الاقتصادية الكلية وكذا سيرورة السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2002/2006 سنقوم بعرض أهم المؤشرات الاقتصادية و التي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية.

إذ تم تسجيل في سنة 2006:

- معدل السيولة M2/PIB بلغ 58.8% سنة 2006 بدلا من 63.9 سنة 2002.
- معدل التضخم بلغ 2.5% سنة 2006 بينما سنة 2005 بلغ 1.6%
- ارتفاع معدل الكتلة النقدية من 4.4% في سنة 2000 إلى 5.97% في سنة 2006.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.3% سنة 2006 بدلا من 4.7% سنة 2005.

و الجدول أدناه يوضح كل التغيرات السابقة الذكر

الجدول رقم 01 : أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2006

معدل البطالة	معدل التضخم	تغير القروض الموجهة للاقتصاد	PIB	M2	M2/PIB	المؤشر السنوي
25.7	1.4	17.5	4.7	17.3	63.9	2002
23.7	2.6	09.0	6.9	15.6	63.7	2003
17.7	3.5	11.2	5.2	11.4	61.0	2004
15.3	1.6	15.9	5.1	11.2	55.4	2005
12.3	2.5	07.1	-	18.6	58.8	2006

من إعداد الباحث بالاعتماد على :

WWW.BANQUE-OF-ALGERIA-DZ
WWW.ONS.DZ 18/04/2008

و على العموم فإن النتائج المتوصل إليها مرضية جدا حيث:

- النمو الاقتصادي أصبح موجبا، وفي المتوسط في حدود 3%.
- التوازنات المحققة ساعدت على ارتفاع معدل الكتلة النقدية بـ 18.7%.
- أما البطالة فقد عرفت انخفاضا في حدود 12.3% في سنة 2006.
- التضخم تم التحكم فيه بصورة جيدة، حيث بقي يتراوح ما بين 1.4% و 2.5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006.
- رصيد ميزان المدفوعات، نلاحظ أن هناك تحسنا جراء سياسات ضغط الطلب المحلي و التحسن المدهش لأسعار البترول منذ سنة 2000.

خاتمة :

أعطى انتشار الفكر النقدي و آليات الضبط السوقية في الآونة الأخيرة للسياسة النقدية مكانة مرموقة في عملية معالجة الاختلال الاقتصادي، و في إطار هذه العملية التصحيحية نجد السلطات الاقتصادية لذات البلد ترى أن إحداث التصحيح المقرر ينطلق من تكيف الجانب النقدي و ضبطه وفق أسس اقتصادية متينة من خلال انتهاز سياسات نقدية فعالة.

و لقد اعتمدت العديد من الدول لاسيما التي تعتمد الآلية السوقية، أو التي تعرف انتقالا لها من الإصلاحات النقدية بهدف إلى إحداث التوازنات الكلية.

و الجزائر تعد من بين الدول التي اتخذت السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي، فعملت على تقوية الأطر التشريعية و الرقابية من خلال اعتماد إصلاحات ذاتية من جهة و أخرى مدعمة أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على مستوى مؤشرات التوازن النقدي و التوازنات الكلية، إلا أن هذه التوازنات الكلية هشة و أن المؤشرات النقدية مضللة، فالكثير من النتائج المحققة كانت مرتبطة بتحسن أسعار البترول، و لم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي. و أن ما تحقق من نتائج

يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي، و أما ما يتعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل.

و عليه نقترح انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى التأثير في جانب الطلب لتحقيق التوازنات الكلية من جهة، و إلى زيادة التأثير في جانب العرض من جهة أخرى لإحداث زيادات في مستويات الاستثمار و التوظيف، و بالتالي الحد من الضغوط التضخمية بالمجتمع و من مشكلة البطالة بالإضافة إلى زيادة القدرة على تنويع الصادرات و الحد من الاستيراد.

المراجع :

1. الياس نجمة، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، مجلة دمشق، العدد4، 1995.
2. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (الجزائر، دار المطبعة الجامعية، 2003).
3. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000) (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه دولة منشورة، 2003).
4. صندوق النقد العربي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد الثاني، 1996.
5. نحاس ممتاز، الطريق إلى الإصلاح الاقتصادي، (دمشق، دار النشر للتوزيع، 2004).
6. عزر واصف، و آخرون، الإصلاح الاقتصادي و التنمية البشرية في الأردن (عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999).
7. حنفي محمد ناظم، الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية، الطبعة الأولى، 1992.

8. كريم النشاشبي و آخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق (واشنطن، صندوق النقد الدولي 1998).
9. دحمان بن عبد الفتاح، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الجزائر، (كلية الاقتصاد و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004).
10. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004).
11. Jean Paul Thomas, Les politiques économiques au XX^e siècle (Paris, Armand Colin, 1994).
12. Couder Virginie, La transmission de la politique monétaire dans les pays Européens, lettre du CEPIL, Mars 1996.